



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين وبعد فيقول العبد المسكين أحمد بن زين الدين بالله
 قد التفتي مني من يجب على طاعة الله تعالى في بعض أحكام استيضة سيد الفقيه الشافعي رحمه الله تعالى في
 به البلور وتدعو إليه إلى جنة فاستغفرت بالله وتوكلت عليه فإنه لا حول ولا قوة الا بالله فاقول دم الاستيضة
 في الغلب أصغر رقيق بارد وهو الخافج من الفرج ما ليس كبيض النفس ولا عذرة ولا فرج وهو ما تراه قبل
 تمام استيعاب اليأس وهو عسول نسي في غير القوسية والنبطية يستول فيها وما تراه بعد أيام حيفه بعد
 أكثر نفسا ما لا كثير ان يكون حيفا فيها وانا قلنا في الغلب لأنه قد يكون احمر او اسود او غليظ او خارا
 لكسب باب الحكم لا يناسب ذكره من دواء راح الحكم يكون الاستيضة قليلة ومتوسطة وكثيرة ومعزلة على
 منها ان تستدخ القطنة المعقاة الاستدخال المعقاة وترطب الخرقه بالقطنة للتقطيع فاذا جاد وقت الصلوة نظر
 القطنة فاذا كان الدم لم يغس القطنة بان يبقى فيها باض ولو قيل فيه القليلة وحكم ان تغير القطنة
 او يغسلها وكذلك الخرقه ان اصابها دم وتغير الموضع وتوضأ الصلوة كل ذلك بلا ملة فان حصلت
 وتجدد حدث في الملة اعيد العمل في الملة لان الملة لا تفسد في كل وقت فيحصل الانقطاع مستمر الحمد ودوام
 عفى عن الحدس مع عدم الملة للضرورة والرجح لولا انفسوا كجلا في الملة للتقريب فاذا تجد حدث مع
 عدم الملة لم تقف اعادة العمل ويكون ذلك مغتفر لما قلنا وتقدر هذا العمل المذكور لكل صلوة من فرض في
 للجمع بين صلاتين من فرض او فطر بعد واحد نعم لو صدقت فريضة او نافلة واخر حجب القطنة فلم تر فيها شيئا
 ولو شئت رؤس اللبر بخر حجب نقيته لم تنقض شيئا قط لم يجب عليها عند ما ذكرنا لم ينقض وضوءها الا ان
 نعم ان القطع دما غير فان الاحوط وجوب الا وضوءها عليها ولا تقيد بالوضوء الاول وان كان الدم
 قد غس القطنة جميعا بحيث لا يبقى منها قليل ولا كثير في البراءة وباطنها فلو بقي منها شئ رؤس اللبر فريضة
 كما قلنا انها اخر القلة كما ان وجوب رؤس اللبر اولى بحقق فان غس جميعها ولم يمس الخرقه ففرضه متوسطة
 وعليها زيادة على ما تقدم في القليلة من العمل للصلاة الصلوة اصعب وان غس القطنة جميعها كما ذكرنا
 الخرقه ولو بقدر رؤس اللبر من سيلان الدم لا يلحق القطنة ففرضه الكثيرة وعليها ما ذكرنا متوسطة

جميعه وزيمه عن الظاهر تجمع فيه بين الظاهر والعصر ليس بينهما فاصل لا بتغيير القطة ادخلها او عن الخوف والوضوء
بلا ملة والذات للعصر ما تقدم وزيمه عن الغرض اي تجمع فيه بين الغرض والقضاء ليس بينهما فاصل الا ما ذكرنا
الظاهر والعصر فان حصلت ملة زيمه عن التواطع اجماعا بحيث يخرج من تلك الملة دم وجب عليه مع ما ذكرنا من
للعصر عن الغرض فيكون عليها ثلاثة اقسام مع عدم الملة وختمه اقسام مع الملة فان غلبت الملة والظاهر
المغرب وصلت واخرت القطة للعصر او العت ورايتها ايقنة لم ترفها شيئا يمكن ان يدركه البصر فان غلبت
ان القطع عما دها عن برء يعني انه لا يعود في ظنها فغلب على الاوطى عن اللقطع بعد الوضوء وينتقض
وضوءه الاول وعنده الاول وان لم يعم ولم تظن برء عت العود او ظنت في اللقطع مع تمامها القطة
كما ذكرنا فيس عليها عدم الغرض حتى يجرد حدث وكذلك القول في الوطى بعد صلوته الصبح بالنسبة الى صلوته
الظاهر او صلوته نافله واي صدر ان الاوطى مع اللقطع اجماعا ما وجب قبله من وضوء او عن كتابنا
بينهما والظاهر لبقاء الحدث لولاه اذ الاول انما هو الاستباحة والاحوط ايضا اذ لم يعم اللقطع ولم تظن
كما سبق ان تعمير الاعمال المذكورة مع تمامها القطة وعدم تجدد الحدث حتى تعمير اللقطع اخذنا بالتقوى
ثم اعلم انه ربما تكون القليلة كثيرة او متوسطة او بالعكس وانما امرنا بعلامة القطة لتعرف عابثا في القلة
والكثرة وفيها انما اودعته فيتمتع عليه حكمه فان تضافت وصلت في القليلة ثم رأت القطة بعد الصلوة
فاذا هي معنونة كلها بالدم وقد سألنا الخوف فغلبه افضل للصلاة المستقبلة سواء كانت ظهر العصر
او غيرهما لانها الحكم الكثرة وانما يكسب العصر للعصر وامن من وان كان بدون ملة لعدم تقدم الغرض
للظهر والمغرب والافرق بين خصوص الكثرة عند حضور الصلوة كما لو حضر عند اول الزوال او قبل ذلك كما حصل
بعد صلوته الصبح سواء كان ستم الزوال ام انا لظنه ثم رجع الى قبة ثم بعد الغسل وصلوة الظهر
القطعة وتغير ما تر عليه من قلة وكثرة والقطع ولو نظرت القطة فزادته من قلة اللذان الدم لم يل
الماخرقة فان كان ذلك بعد صلوته الصبح لم يكن عليها غسل للظهر ولا للغسل فان لم يتوسطه لا وجب
الغسل الا للصلاة للصبح وهذا قد كانت متوسطة بعد صلوته الصبح وحكمه بعد الصلوة حكم القليلة والافرق في
هذا الحكم بين كون صلوته الصبح عن قليلة او غير ما لو رأت بعد اثنى عشرة ثم رأت عند صلوته الصبح متوسطة

لم يجب عليها أكثر من غير واحد كالوراء في عند الصبح كثيرة لأن المتوسطة والكثيرة في صوته أصح
وهذا الحق فرغت من الصلوة نظرت القطة تعلم حكم العمل للصلوة التي بعده فإذا علمت ما ذكرنا كانت
حكم الطاهر يجوز لها دخول المسجد والصلوة والصيام ويجوز طوطأ وغير ذلك من الأحكام الطاهرة ولو اختلفت
الأمم لم يصح صومها ولا صلواتها إلا ذات العقيدة فإنها إذا اختلفت بالعلم صومها ودون صلواتها والله
المتدخلة ذات الكثيرة والمتوسطة لم يجد إلا بعد الفاعل يجب عليها للصلوة وكذلك جماعها بعد الدخول
الذي ينع ذات العقيدة إذا اختلفت بالوضوء الواجب للصلوة إلا بعد الوضوء لأنه إذا تكون استيضة
حكم الطاهرة إذا أتت بما يجب عليها من العمل للبر ونه وتدبر ما ذكرناه تجده مشتمل على أغلب الأحكام ولم
لم نجد الحكم صريحاً فيه ضمننا واحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطاهرين وكان الفراغ

من تصحيح هذا الكتاب في دار الدولة بمرمان

في شهر جمادى الآخرة سنة ١٢٣٢

بمصر

أحمد بن محمد بن محمد بن محمد

